

الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة



مشروع وزارة الصناعة
لدعم كلفة الطاقة للمصانع اللبنانية

المديرية العامة للصناعة

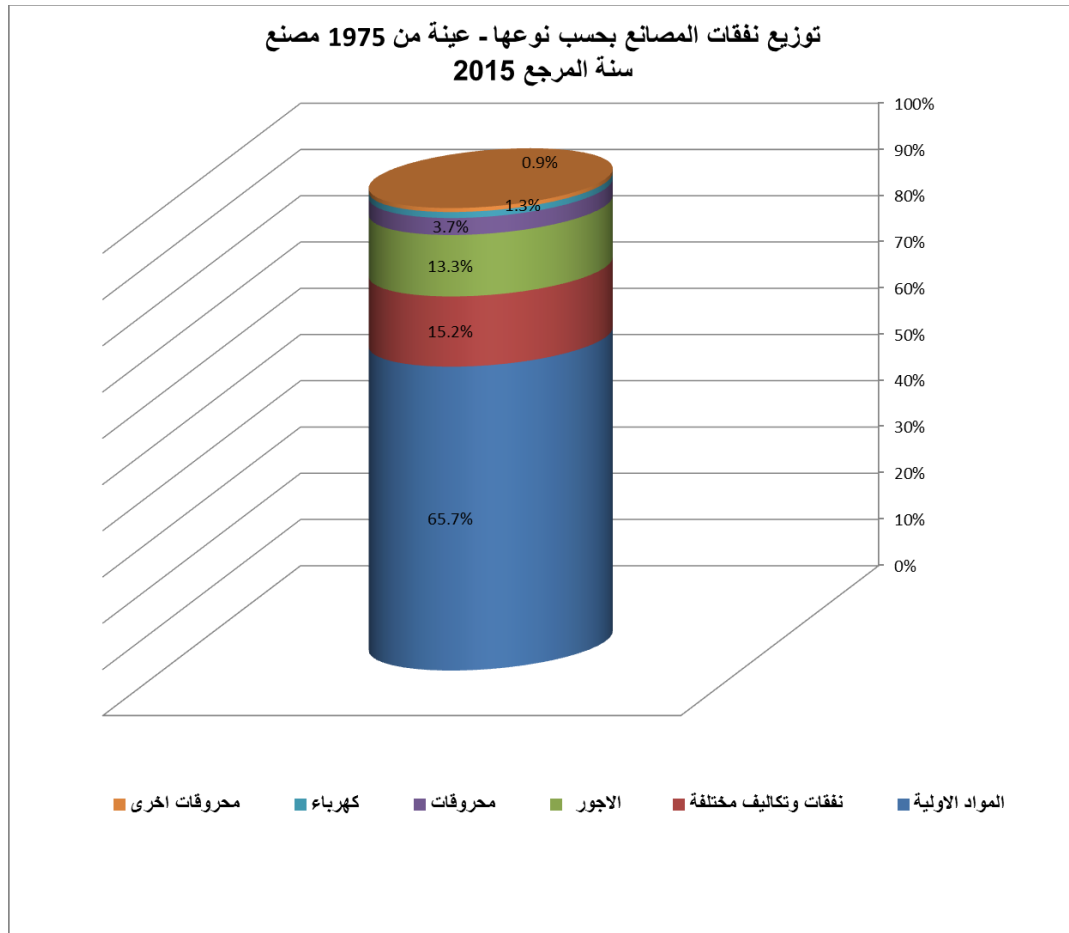
مصلحة المعلومات الصناعية

شباط ٢٠١٨

مشروع وزارة الصناعة لدعم كلفة الطاقة للمصانع اللبنانية

المقدمة:

انطلاقاً من واجب ومهمة رعاية وزارة الصناعة لشؤون القطاع الصناعي كافة وفقاً لأحكام قانون احداثها رقم ٦٤٢ تاريخ ١٩٩٧/٦/٢، عملت الوزارة وتعمل بالتعاون مع جمعية الصناعيين اللبنانيين والتجمعات الصناعية والنقابات ذات الصلة والادارات المعنية والبعثات الدبلوماسية اللبنانية والاجنبية من اجل دعم القطاع وتقويته وتطويره وزيادة كفاءته وتنافسيته داخل لبنان وخارجه.



أولاً: الاطار العام:

لما كانت اكلاف الانتاج الصناعي الوطني تحدّ من قدرته التنافسية، كان مشروع انشاء مناطق صناعية جديدة نموذجية على اراض عامة وتأمين التمويل اللازم من الجهات المانحة لتخفيض الكلفة العقارية على

الصناعة وتأمين الخدمات الضرورية والمتطورة لعملها، وكانت ورش العمل والندوات والمؤتمرات الهادفة الى نشر ثقافة الصناعة المتطورة والابتكار والتطوير والتخصصية والتكامل بالانتاج، وكانت النصوص القانونية الداعمة للقطاع كقانون الاعفاء من نسبة ٥٠% من ضريبة الدخل على تصدير المنتجات الصناعية، وكانت الاحصاءات والدراسات الاقتصادية والابحاث العلمية والتطويرية، وكان العمل الحثيث لحماية الانتاج الصناعي الوطني باتخاذ القرارات اللازمة والضرورية بفرض الرسوم النوعية على الاستيراد وتأمين الفرص والامكانيات والمساعدات المتوفرة عبر المنظمات والجهات المانحة للمصانع وقطاعاتها المختلفة ولإيجاد فرص عمل حجماً ونوعاً.

وكان من الضروري والملح العمل على تخفيض كلفة الطاقة المستعملة في الانتاج الصناعي والتي تشكل نسبة لا بأس بها من نفقات الانتاج، لاسيما في الصناعات ذات الطاقة المكثفة، فكان هذا المشروع.

ثانياً: أهداف المشروع:

تنفيذاً للرؤية التكاملية للقطاع الصناعي اللبناني، "لبنان الصناعة ٢٠٢٥"، التي اعلنتها وزارة الصناعة خلال اليوم الوطني للصناعة في ٢ حزيران ٢٠١٥، وتحديداً للهدف الثالث منها، "رفع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية"،

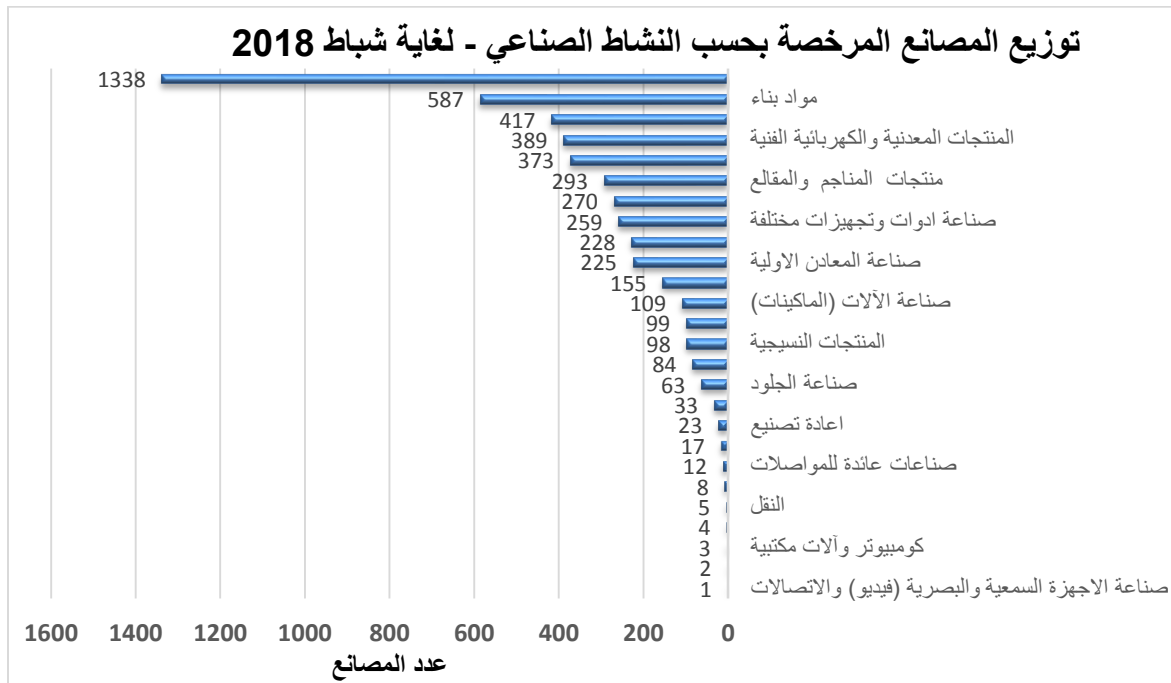
وحيث ان غلاء أسعار الطاقة في لبنان هو أحد العوامل السلبية المؤثرة بشكل مباشر على القطاع الصناعي وتطوره وكلفة انتاجه والتي تحد من قدرته التنافسية،

وبعد ان تبين من الدراسة التي اعدتها وزارة الصناعة (سنة المرجع ٢٠١٥) ان نسبة استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي قد بلغت 5% من مجموع تكاليف الانتاج، اضافة الى دراسة جمعية الصناعيين اللبنانيين بالمجال ذاته؛

ارتأت وزارة الصناعة وضع مشروع يرمي الى دعم كلفة الطاقة لجميع المصانع اللبنانية المرخصة بالرغم من تقسيم القطاعات الصناعية الى قطاعات فرعية بحسب معيار الاستهلاك الكثيف للطاقة والاستهلاك العادي، آخذين بالاعتبار الأهداف التالية:

١. شمولية الدعم للقطاع الصناعي ككل.

٢. المساهمة في زيادة القدرة التنافسية لجميع المصانع.
 ٣. دعم المصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تشكل اكثر من ٨٠% من القطاع الصناعي.
 ٤. دعم الصناعات ذات الطاقة المكثفة **بالتناسب** مع نسبة دعم الطاقة للقطاع الصناعي.
 ٥. تخفيض العجز في ميزان التجاري اللبناني ورفع نسبة التصدير .
 ٦. توسيع السوق المحلي للإنتاج الصناعي الوطني لتخفيض الاستيراد.
 ٧. زيادة القدرة الاستثمارية والتطويرية مع التوفير الحاصل بالاكلاف.
 ٨. زيادة فرص العمل للبنانيين.
 ٩. المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 ١٠. رفع نسبة مساهمة الصناعة بالنواتج القومي.
 ١١. العمل بموازاة الاستفادة من الكهرباء الصناعية عند توفرها ومن مشروع الحكومة بتأمين الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز.
- مع الاشارة الى ان وزارة الصناعة بحكم رعايتها للقطاع الصناعي تدعم المصانع المرخصة تحفيزاً للمصانع العاملة غير المرخصة من أجل قوننة أوضاعها والاستحصال على التراخيص الصناعية المفروضة قانوناً.



ثالثاً: المشروع المقترح

يتلخص المشروع بالنقاط التالية:

١. شريحة المستفيدين: جميع المصانع المرخصة أصولاً (خمسة الآف ومئة مصنع تقريباً) والمسجلة في وزارة المالية، شرط حصر تجارتها داخل لبنان وخارجه بمنتجاتها المصنعة.
٢. طريقة الدعم: إما من خلال الجهاز الحكومي بحيث تستورد الادارة مباشرة لصالح الصناعيين أو من خلال المستوردين الحاليين وفق اتفاقية تحدد آليات مناسبة واسعار مخفضة عن اسعار البيع للعموم ونسب استفاة من المحروقات اللازمة لانتاج الصناعي بحسب القدرة المالية للدولة.

رابعاً: المعايير وآلية الدعم:

تقدير دقيق لأكلاف المحروقات للمصانع المستهدفة بالتعاون بين الصناعيين المعنيين ووحدات وزارة الصناعة وفق استمارات خاصة بالمشروع تعدها وزارة الصناعة مع المستندات اللازمة إعتماًداً على الميزانية المقدمة الى وزارة المالية. على ان يتم دعم كلفة الطاقة بحسب نسبتها من مجمل نفقات الانتاج المباشرة وذلك وفقاً للشطور الواردة في الجدول ادناه (جدول رقم ١)، الامر الذي يسمح بدعم القطاعات الصناعية تصاعدياً بحسب مدى استهلاكها للطاقة المكثفة. تشمل نفقات الانتاج المباشرة الحسابات الواردة في الجدول ادناه (جدول رقم ٢) من ميزان المراجعة العام الذي يقدم الى وزارة المالية.

جدول رقم ١: توزيع نسبة الدعم وفقاً لنسبة كلفة الطاقة من مجمل نفقات الانتاج

نسبة كلفة الطاقة من مجمل نفقات الانتاج	نسبة الدعم من كلفة الطاقة للانتاج (مصانع لا تصدر)	نسبة الدعم من كلفة الطاقة للانتاج (مصانع تصدر)
[٥-١]	5%	7.5%
[١٠-٥]	7.5%	10%
[١٥-١٠]	10%	12.5%
[٢٠-15]	12.5%	15%
[٢٥-٢٠]	15%	17.5%
[٣٠-٢٥]	17.5%	20%
[٣٥-٣٠]	20%	22.5%
[٤٠-٣٥]	22.5%	25%
[٤٥-٤٠]	25%	27.5%
+٤٥	27.5%	30%

جدول رقم ٢: ارقام الحسابات في ميزان المراجعة العامة التي تدخل في احتساب كلفة الانتاج

ميزان المراجعة العام	
رقم الحساب وفقاً للتصميم المحاسبي	الحساب
٦١١	مواد أولية واستهلاكية مستخدمة
٦٢١	مشتريات من ملتزمين ثانويين
٦٢٥	الأتاوى
626	الخدمات الخارجية
٦٣١	رواتب وواجور المستخدمين
٦٣٥	أعباء اجتماعية
٦٤١	ضرائب ورسوم على الرواتب والاجور وبدلات الاتعاب
٦٤٢	ضرائب ورسوم للبلديات
٦٤٣	ضرائب على المبيعات غير قابلة للاسترداد
٦٤٤	رسوم تسجيل
٦٤٥	ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة اخرى
٦٥١	مخصصات الاستهلاكات
٦٥٥	مخصصات المؤونات
٦٦١	اعباء ادارية عادية اخرى

رابعاً: شمولية الدعم: بشقيه:

أ- جميع المستفيدين من المشروع وهم الصناعيون العاملون وفق الاصول القانونية (بترخيص نظامي) والمسجلين في وزارة المالية شرط حصر تجارتهم داخل لبنان وخارجه بمنتجاتهم المصنعة.

ب- انواع المحروقات: المازوت - البنزين - الغاز - الفيول اويل.

خامساً: كلفة الدعم

يبين الجدول أدناه كلفة دعم المحروقات بناءً على عدد المصانع المرخصة في وزارة الصناعة ولدى المحافظين (لغاية ٢٠١٨/٢/٥) والبالغ حوالي خمسة آلاف ومئة مصنع قائم ويعمل، مع الاشارة الى ان قيمة الدعم لعينة من ١٩٧٥ مصنعاً التي شملتها دراسة وزارة الصناعة (سنة المرجع ٢٠١٥) تبلغ حوالي ٢٢,٧ مليون دولار اميركي اي ما نسبته حوالي ١١,١% من مجمل النفقات على المحروقات لهذه العينة من المصانع وذلك استناداً الى المعايير الواردة في الجدول رقم ١ والجدول رقم ٢ (باستثناء الحسابين ٦٥١ و٦٥٥).

الجدول ادناه يبين تقدير قيمة هذا الدعم عند تعميمه على ٥٠٩٥ مصنعاً مع الاخذ بالاعتبار التغير المستمر لاسعار النفط ومدى تجانس المصانع التي شملتها العينة مع مجمل المصانع المرخصة.

تقدير كلفة دعم المحروقات بناءً على عدد المصانع المرخصة في وزارة الصناعة والمحافظة (لغاية ٢٠١٨/٢/٥)

وزارة الصناعة/المحافظات: ٥٠٩٥ مصنعاً - (عامل التصحيح ١,٢٥)	وزارة الصناعة/المحافظات: ٥٠٩٥ مصنعاً - (عامل التصحيح ١,٥)	وزارة الصناعة/المحافظات: ٥٠٩٥ مصنعاً - (عامل التصحيح ٢,٠)	وزارة الصناعة/المحافظات: ٥٠٩٥ مصنعاً - (عامل التصحيح ٢,٥٨)	وزارة الصناعة: عينة من ١٩٧٥ مصنعاً. (سنة المرجع ٢٠١٥)	نسبة الدعم
28,407,340	34,088,808	45,451,744	58,632,750	22,725,872	١١,١% من قيمة النفقات على المحروقات
34,805,390	41,766,468	55,688,624	71,838,325	27,844,312	١٣,٦% من قيمة النفقات على المحروقات
41,203,440	49,444,127	65,925,503	85,043,899	32,962,752	١٦,١% من قيمة النفقات على المحروقات
47,601,489	57,121,787	76,162,383	98,249,474	38,081,191	١٨,٦٠% من قيمة النفقات على المحروقات
53,999,539	64,799,446	86,399,262	111,455,048	43,199,631	٢١,١% من قيمة النفقات على المحروقات
255,921,984	307,106,381	409,475,175	528,222,976	204,737,588	القيمة الاجمالية للنفقات على المحروقات

* ان جميع هذه الارقام هي بالدولار الاميريكي

يبين الجدول ادناه كيفية احتساب قيمة الدعم لمصانع تتميز بكلفة انتاج متساوية ولكن باكلاف طاقة مختلفة.

مصنع رقم ٦	مصنع رقم ٥	مصنع رقم ٤	مصنع رقم ٣	مصنع رقم ٢	مصنع رقم ١	
500,000,000	500,000,000	500,000,000	500,000,000	500,000,000	500,000,000	كلفة الانتاج (بالليرة اللبنانية)
33.0%	28.0%	23.0%	17.0%	13.0%	8.0%	كلفة الطاقة الكهربائية والمحروقات (%)
165,000,000	140,000,000	115,000,000	85,000,000	65,000,000	40,000,000	كلفة الطاقة الكهربائية والمحروقات بالليرة اللبنانية
22.5%	20.0%	17.5%	15.0%	12.5%	10.0%	نسبة الدعم من كلفة الطاقة الكهربائية والمحروقات (مصنع يصدر)
37,125,000	28,000,000	20,125,000	12,750,000	8,125,000	4,000,000	كلفة الدعم (بالليرة اللبنانية)
7.43%	5.60%	4.03%	2.55%	1.63%	0.80%	نسبة الدعم من كلفة الانتاج

سادساً: متابعة وتقييم

يصار بعد سنة من التنفيذ الى مراجعة النتائج المالية على موازنة الدولة كما النتائج العملية لجهة مدى استفادة الصناعيين من المشروع وانعكاساتها على تخفيض أكلافهم الإنتاجية وزيادة قدرتهم التنافسية لتتخذ القرارات والإجراءات المناسبة تبعاً لذلك لجهة الاستمرار في مشروع الدعم. علماً ان وزارة الصناعة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد البحوث الصناعية قد عملت على مشروع Switch-Med القائم على توفير جميع الموارد الداخلة في عمليات الانتاج الصناعي (المياه، الطاقة، الموادالاولية...) لبعض المصانع المختارة (Pilot Project) وكانت النتائج ايجابية جداً يقتضي تعميمها واعتمادها لتوفير نفقات الانتاج.

سابعاً: خاتمة

ان الهدف الرئيسي للمشروع هو دعم كلفة الطاقة للقطاع الصناعي اللبناني وبالتالي زيادة قدرته التنافسية الداخلية والخارجية ويعود للحكومة اللبنانية تحديد نسبة هذا الدعم بحسب القدرة المالية للدولة اللبنانية.